

العبادة

ومفتاح البوابة المكسور ...

رد على مقال (العبادة .. بوابة التوحيد وبوابة التكفير)

كتبه

عبد العزيز الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الأعلى ، خلق فسوى ، وقدر فهدى ، وأخرج المرعى ، فجعله غثاءً أحوى ، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله نبي الهدى ، وعلى آله وصحبه ومن على أثره سار واهتدى.

أما بعد :

فإن الشيخ الشريف أبا محمد حاتمًا العويني كتب مقالًا سماه (العبادة بوابة التوحيد وبوابة التكفير) ، سلك فيه -رده الله إلى الحق- طريقة مبتدعة في شأن العبادة ، ومن حق النصيحة التي أمر الله بها أن تبين هذه الطريقة في ميزان الشرع ، ليظهر الحق ويزهق الباطل.

والقصد في هذا الرد نفي التلازم بين الألوهية والربوبية في وقوع الشرك ، وقيام هذا على تبيان معنى العبادة ، وأما قول وعمل ، وإبطال حصرها في الاعتقاد القلبي ، فاللهم عونًا وتوفيقًا.

- فصل في بيان معنى العبادة :

بعد كلام في التفريق بين العبادة العامة والخاصة ، حدَّ الشيخ ما لا يكون إلا لله فقال :

(فالعبادة بمعناها الخاص : هي تعظيمُ الذي بيده الخلقُ أو الملكُ أو التدبيرُ أو المتصفُ بالكمال المطلق ، وهذه هي خصائص الربوبية.

أو قل : العبادة هي تعظيمك (بالحب والخوف والرجاء) المتصف بشيء من خصائص الربوبية.

وكان العطف بين هذه الخصائص ب(أو) لا بالواو ، مع أن المذكورات كلها مجموعة هي خصائص الربوبية ؛ لأن الشرك يحصل ولو بصرف واحد منها لغير الواحد الأحد سبحانه وتعالى ، على ما سيأتي)

فضبطه باعتقاد الربوبية -ولو بعضها- ليصح إطلاق العبادة ، ثم ثبتَّ هذا الضابط بحصر حقيقة العبادة في (عمل قلبي مخصوص) ، وأن سائر أعمال القلوب والجوارح لا تكون عبادة إلا إذا اعتقدَ في المعبود (أنه خالق أو مالك أو مدبر أو متصف بصفات الكمال المطلق) ، وهي إن لم تكن كذلك سماها (ما ظاهره العبادة).

والنظر في هذا الكلام يكون من أوجه :

١- خَلُوهُ من الدليل :

وهذا أول ما ينتقض به هذا الضابط ، فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ مطلقاً ، ولا لسان العرب بالذي يشهد له ، ولا فطر الناس بالتي تدل عليه أو تعضده.

والدليل المراد -لو صح وجوده- لا يكون إلا من نص عن العبادة ، كأن يقال "إنما العبادة اعتقاد الربوبية" ، ولا يصح الاستدلال بنص في معين مسمى يعتقد في معبوده الربوبية ، لأن العبادة لا تُحدُّ بفعل المعين ، بل لا يستفاد من هذا النص إلا دخول هذا الفعل في العبادة دون حصرها فيه.

وليعلم أن حَدَّ المعاني بأفعال المعينين من أعظم الخلل ، ومثاله متصدرٌ للفقهاء نظر في حديث الشاب الذي استأذن في الزنا ، فَحَصَرَ حقيقة الزنا في طلب الاستحلال ، لأن النبي ﷺ قال «اللهم اغفر ذنبه ، وطهر قلبه ، وحسن فرجه»^(١) ، فدل هذا على حَصْر حصول الذنب ورجس القلب وسفاح الفرج في طلب الاستحلال !

٢- خروجه عن لسان العرب :

قال الزجاج رحمه الله (ت٣١١هـ) : «معنى العبادة في اللغة : الطاعة مع الخضوع ، يقال هذا طريق مُعَبَّد إذا كان مذللاً بكثرة الوطاء ، وبغير مُعَبَّد إذا كان مطلياً بالقَطْران ؛ فمعنى ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ : إِيَّاكَ نطيع الطاعة التي نَخضع معها»^(٢).

فالعبادة في اللغة ليست مجرد اعتقاد القلب بل هي الطاعة والخضوع ، وهما يقعان في القلب والجوارح جميعاً ، وهما مع ذلك مخصوصان ، فليست كل طاعة مع خضوع تسمى عبادة ، فإن العبادة (فِعلاً ومصدرًا) في اللسان ليست مطلق الطاعة والخضوع ، بل هي الغاية من ذلك ، تلك التي تدرِكها كل النفوس بالفطرة.

قال الخليل رحمه الله (ت١٧٠هـ) : «وأما عِبَدَ يَعْبُدُ عبادة فلا يقال إلا لمن يعبد الله ؛ وتَعْبُدُ تَعْبُدًا أي :

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١).

(١) أخرجه أحمد في مسنده "٢٢٢١١".

تفرد بالعبادة ، وأما عبدٌ خدم مولاه فلا يقال : عبده ولا : يعبد مولاه»^(١).

وهذا عند عامة الناس سلفاً وخلفاً ، فهم وإن سمو المملوك عبداً إلا أنهم لا يطردون هذا في الاشتقاق ، فلا يقولون احذر سخط إلهك ، أو أحسن عبادة سيدك ، إذ يدركون العبادة فطرةً ، وأنها ليست مجرد الطاعة ؛ فالتحلية للطاعة هنا ب(أل) للعهد الذهني.

قال الخليل رضي الله عنه قبل كلامه الآنف : «إن العامة اجتمعوا على تفرقة ما بين عباد الله والعبيد المملوكين ؛ وعبدٌ بين العبودة وأقرّ بالعبودية ، ولم أسمعهم يشتمون منه فعلاً ، ولو اشتقّ لقيلاً : عبدٌ أي صار عبداً ، ولكن أميتَ منه الفعل».

وإذ تبين معنى العبادة في لسان العرب ، فقد تعين على حاصرها في الاعتقاد الإتيان بدليل صريح من الوحي يوجب حصر العبادة في العمل القلبي المخصوص (اعتقاد الربوبية) ليصح قوله في العبادة.

ومن تأمل الكتاب والسنة ظهر له أن إتيان الشرع بمعنى جديد على الناس لا يكون إلا بالنصوص المحكمة ؛ فالصلاة - في اللسان - مطلق الدعاء ، فلا وقت ولا طهارة ولا صفة ، فلما اشترط الشارع الوقتَ والطهارة والصفة ، كانت النصوص جليةً لا تقبل تمحلاً ولا تأويلاً ، ففي الوقت ﴿كُتِبَ مَوْفُوتًا﴾ ، وفي الطهارة «لا تُقبل صلاةٌ بغير طهور»^(٢) ، وفي الصفة «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) ، جاءت بصحاح الأسانيد وصرائح الدلالات ، وهذا مع اعتناء الأمة بها وإجماعها عليها ، فأين هذا في اشتراط اعتقاد الربوبية وهو في شأن كل شرائع الإسلام قائمة عليه !؟

٣- تواتر الوحي بمخالفته ونقضه :

لم تكن العبادة في الوحي كتاباً وسنة مخصوصة باعتقاد بالربوبية ، بل هي فيه أقوال وأعمال في القلوب والجوارح عامة ، والمشرك فيها كافر فاقد للإيمان مستحقّ الخلود المؤبد في النار ، والأدلة على ذلك في كتاب الله كثيرة متواترة متنوعة ، ويقتصر على بعضها هنا مراعاة لحال المقام :

(٣) أخرجه البخاري "٧٢٤٦".

(٢) أخرجه مسلم "٢٢٤".

(١) العين (٤٨/٢).

-ففي قول اللسان قال الله تعالى ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ :

فهذا جعلٌ للدعاء عبادة بذاته ، ويؤكد تفسير النبي ﷺ في حديث النعمان رضي الله عنه : «الدعاء هو العبادة ، ثم قرأ : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾»^(١) ، وفسره الحبر ابن عباس رضي الله عنه بالتوحيد ، فقال في تفسير الآية : «وحدوني أغفر لكم»^(٢).

فالدعاء عبادة لا تصرف إلا الله ، ولا تقييد هنا للتعبد به بالوصف بالربوبية ؛ وإطلاق الدعاء على العبادة فيه أنه أعظم العبادات ، إذ هي راجعة إليه على ضربين :

- الدخول فيه ، فالاستعانة والاستغاثة والاستسقاء والاستغفار أنواع للطلب وهو الدعاء.

- الاستلزام له ، فالحب والخوف والذبح والسجود تستلزم دعاء فاعلها بالقبول والثواب.

ومثل هذا قول إبراهيم عليه السلام ﴿ وَأَعْتَزِلُّكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ فالاعتزال وقع للمشركين وأصنامهم التي يدعونها من دون الله دون اعتقاد الربوبية^(٣).

ثم سمي الله الجميع في الآية بعدها عبادة ، ﴿ فَلَمَّا أَعْتَزَلْتُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ، فاستبان استواء دعاء الموصوف بالربوبية وغيره في كونها عبادة لغير الله ، وفي نزولهما منزلة محادثة الله تعالى ، مع زيادة معتقد الربوبية في الكفر ، كالمنافق يزداد كفراً فوق كفره ، ومنتهى الأمرين في تنقص ملكوت الله واحد.

وتم شبهة ساقطة تتعلق بكون الدعاء عبادة قد تُورد هنا لن يجاب عنها ، إذ الشيخ لم ينقلها" بعد من عبد الله دشتي كما نقل ما نقل عنه.

-وفي عمل القلب قال الله جل ثناؤه ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾

(٢) تفسير الطبري (٢٠/٣٥٢).

(١) أخرجه أبو داود "١٤٧٩" والترمذي "٣٣٧٢" وصححه.

(٣) سيأتي تصريحهم بأن عبادتهم لها لا ربوبية فيها في ص "١٦".

فموسى ﷺ أمر قومه بحصر التوكل على الله - فأصل الكلام فتوكلوا عليه فلما قدم ما حقه التأخير أفاد الحصر - ، ثم جعل هذا الحصر شرطاً للإيمان والإسلام معاً ، فإن قول الله ﷻ ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ جوابه فعليه توكلوا ، ومفهوم الآية أن من توكل على غير الله كائناً ما كان فليس بمؤمن ولا حتى بمسلم ، ومجئهما معاً أفاد التوكيد ، ومنع حمل الإيمان على الكمال .

وقد قال بعضهم في مثل هذه الآية إن التوكل عبادة مستثناة لأنها عبادة قلبية تعنى بالربوبية ، فهي تفويض لله تعالى وتعلق به في قضاءه وقدره ؛ فأجيب علام لا يُطرد ذلك في الدعاء وسائر العبادات وهي تذلل لله ﷻ وتعلق بملكه وفضله ؟

-وفي عمل الجوارح أخبر الله ﷻ عن الهدهد ﴿وَجَدْتُهُمَا وَقَوْمَهُمَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ .

فهذا الهدهد يصف لنبي الله سليمان ﷺ حال قوم عرف شركهم بسجودهم للشمس - والسجود هنا نظير الدعاء ، الجرم فيه صرفه لغير الله عموماً ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ - ثم صدقه سليمان ﷺ في شركهم ، ودعاهم إلى الإسلام مجرد قول الهدهد الذي لم يطلع على اعتقاد القوم ، ولم يسألهم عن اعتقادهم في الشمس ، فلعل القوم شبّه عليهم الأمر ، أو كان سجودهم مجرد تحية ؟

وكذلك في خبر الحنيف ﷺ مع قومه ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَادُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَادِينَ﴾ وفي الشعراء ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَافِينَ﴾ فالعكوف على الأصنام عبادة حتى ياخبر المشركين أنفسهم .

فهاتان الآيتان قاطعتان بأن العمل عبادة بذاته ، بل هو علامة يعرف الكفر والإيمان بها ، والقصد هنا إثبات نوع من السجود والعكوف -والعمل بعامه- عبادة بذاته دون اعتقاد الربوبية ، وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن الأمثلة .

والاستدلال هنا أتى على شرط الاختصار ، فإن حصر ذلك مما يطول جداً ، وهو ظاهر في كتاب الله لكل ناظر منصف .

٤- مخالفته أئمة الإسلام قاطبة :

لم يقل أحد من أهل الإسلام على مر الدهور بحصر العبادة في اعتقاد الربوبية^(١) ، ومصنفاً لهم حاضرة شاهدة ، والبينة على من ادعى الخلاف ، وهذه إشارة عن بعض الأئمة ممن تكلموا عن العبادة التي لا تنبغي إلا لله :

فأولهم الزجاج وقد مر كلامه ، وبنحوه قال ابن أبي زمنين والواحدي وأبو المظفر السمعاني والبغوي والقرطبي ، وزاد الزمخشري عليهم فقال «أقصى غاية الخضوع والتذلل» وتبعه بعضهم ، وما هذا بكبير فرق فإن (أل) عند الأولين للعهد كما مر .

وقال ابن جرير رحمته الله : «الخضوع لله بالطاعة والتذلل له بالاستكانة»^(٢) ، وقال الراغب رحمته الله في المفردات : «غاية التذلل» ، وقال الرازي رحمته الله : «عبارة عن الإتيان بالفعل المأمور به على سبيل التعظيم للآمر» ، وقال ابن كثير رحمته الله : «عبارة عما يجمع كمال المحبة والخضوع والخوف» .

وكل ما ذكر في التعبد الخاص الذي لا ينبغي لغير الله ، فإن موطنه تفسير ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ؛ وكل هذه الحدود تضاد هذا الاشتراط وتنقضه ، فكلها تعرف العبادة بما فيها من أعمال القلب والجوارح .

أما أبو العباس بن تيمية رحمته الله فقال : «والعبادة هي الغاية التي خلق الله لها العباد من جهة أمر الله ومحبه ورضاه كما قال تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب وهي اسم يجمع كمال الحب لله ونهايته وكمال الذل لله ونهايته فالحب الخليلي عن ذل والذل الخليلي عن حب لا يكون عبادة وإنما العبادة ما يجمع كمال الأمرين ولهذا كانت العبادة لا تصلح إلا لله»^(٣) ؛ فهذه إحالة إلى الأعمال دون اشتراط .

، وبين رحمته الله وقوع الشرك في الأعمال فقال : «وأين التوحيد للخالق بالرغبة إليه والرجاء له والتوكل عليه والحب له من الإشراف به بالرغبة إلى المخلوق والرجاء له والتوكل عليه وأن يجب

(١) حتى من وقع منهم في بعض البدع عافانا الله وعفا عنه .

(٢) نص عليه في تفسير سورة البقرة (٣٨٥/١) ، وأشار إليه بمعناه في آية الفاتحة .

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/١٠) .

كما يجب الله ؟ وأين صلاح العبد في عبودية الله والذل له والافتقار إليه من فساده في عبودية المخلوق والذل له والافتقار إليه؟»^(١).

٥- صدوره عن أئمة الشرك المتأخرين :

إن أول من اشترط الوصف بالربوبية في حد العبادة المتأخرون من عباد القبور لما غصوا بإنكار الموحدين ، ومع ذلك فقل من سلم منهم من الشرك حتى على اشتراطهم البدعي .

فالخميني عرف الشرك فجعله : «طلب شيء من أحد غير الله باعتبار أنه رب ، وما عدا ذلك فليس شركاً ، لا فرق في ذلك بين الحي والميت ، حتى أن طلب الحاجة من الحجر والمدر ليس شركاً وإن كان عملاً لغواً باطلاً»^(٢).

ثم لم يلبث أن نقض ما عنده من الربوبية من القواعد فقال : «فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتهما جميع ذرات هذا الكون»^(٣).

فإن لم يكن الرب من تخضع لولايته جميع ذرات هذا الكون فمن الرب ؟ وأي شيء يختص به الله تعالى وقد شاركه الإمام في ملكه ؟ ثم يتعلل بجعل تلك المشاركة من فضل الله ، وأنها مترلة أنزلها الله لهم ياذنه ، وكأنه قد نزه الله بتعليقه هذا ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ومن جنسه المالكي إذ قرر أمر الشرك بقوله : «والأمر الجامع في ذلك أن من أشرك مع الله جل جلاله غيره في الاختراع والتأثير فهو مشرك ، سواء كان الملحوظ معه جماداً أو آدمياً نبياً أو غيره أو ملكاً أو جنّاً أو عملاً عمله ، ومن اعتقد السببية في شيء من ذلك اطردت أو لم تطرد ، فجعل الله تعالى سبباً لحصول مسيبتها ، وأن الفاعل هو الله وحده لا شريك له فهو مؤمن ، ولو أخطأ في ظنه ما ليس بسبب سبباً ؛ لأن خطأه في السبب لا في المسبب الخالق المدبر جل جلاله وعظم شأنه»^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (١/١٩٥).

(٢) كشف الأسرار ص(٣٠).

(٣) الحكومة الإسلامية ص(٥٢).

(٤) مفاهيم يجب أن تصحح ط دار الكتب العلمية (٩٦).

ثم أعظم على الله الفرية فقال عن النبي ﷺ أنه : «أوتي علم كل شيء ، حتى الروح ، والخمس التي في آية ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾»^(١).

بل بلغ به الاجترار على ملكوت الله أن قال «ولا شك أن الأرواح لها من الانطلاق والحرية ما يمكنها من أن تجيب من يناديها ، وتغيث من يستغيث بها ، كالأحياء سواء بسواء ، بل أشد وأعظم»^(٢).

ونقل أمثال هذا يطول ، وللأخ الفاضل أبي محمد مجدي بن حمدي رسالة لطيفة نافعة عنوانها "الفرقان بين توحيد أهل السنة وتوحيد القبوريين" ، فيها مزيد بيان عن القوم ، رفع الله درجته بها في عليين.

٦- تعطيله الحكم بالشرك بالكلية :

حصر العبادة في الاعتقاد القلبي لازمه تعطيل التكفير بالعبادة بالكلية ، ومعه تعطيل الدخول في الإسلام ، فلو أن رجلاً شهد الشهادتين ثم قال لاجر : يا حجر يا ربي وخالقي وإلهي ، يا مفرج الشدائد وكاشف الكرب أغثنني وفرج كربتي وانصرتني ، لا يحل -مع هذا التحرير المبتدع- الحكم بكفره أبداً ، إذ هو إنما صرف الدعاء لغير الله ، وهو فعل ظاهره العبادة لا يكون عبادة حتى يعتقد في المعبود الربوبية.

فإن قيل أليس في قوله "يا ربي وخالقي" وصف بالربوبية ؟

أجيب بأن تصريحه باعتقاد الربوبية جاء في ثوب النداء والدعاء ، والدعاء عمل ظاهر والعبادة حقيقتها العمل القلبي ، فلا يحكم بالشرك على أحدٍ بالعمل الظاهر دون معرفة حقيقة العمل القلبي ؟ ومحال تحققه إلا بالسؤال عنه ، والإجابة لن تكون إلا عملاً ظاهراً.

وكذلك الحكم بالإسلام ، فمن يضمن لناطق الشهادتين اعتقاده الربوبية في الله ، وتعبيره عن باطنه لن يقدر عليه إلا بالظاهر الذي لا يكفر به ولا يُدخَل به الإسلام ؟ وهكذا دواليك محال في

(٢) مفاهيم يجب أن تصحح (١٧٩).

(١) الذخائر المحمدية (٢٤١).

محال مآله إلى محال !

- فصل في الخلط بين معاني الفعل :

لعل أصل بدعة اشتراط اعتقاد الربوبية في العبادة - عند من لم يكن له أسلاف مشركون يروم نصرتهم - كان في خلط معاني الأفعال ، ولذا انصرف الشيخ بعد حدّ العبادة إلى الأمثلة - التي سوّد فيها ثلاث صحائف وزيادة - دون ذكر الأدلة على معنى العبادة الذي حرره .

وحقيقة هذا الخلط أن المبتدع نظر إلى فعل الذبح مثلاً ، فرآه مرة عبادة لله لا تقبل الشركة ، ومرة طعاماً للنفس خالصاً لها ، ومرة إكراماً لضيفان كثر يتشاركون فيه ، فظن الجاهل أنه يخلص معنى العبادة من هذه المعاني باشتراط الربوبية ، ولم يدرك أنه أتى بفعل أجنبي لا يتعلق بهذه المعاني مطلقاً ، وقد كان الصواب أن يأتي بأوصاف تميز معنى العبادة في نفسه حتى يقدر على تخليصه^(١) .

ففي عبادة الحب قال الشيخ :

(وما هو الحد الذي يقع به شرك الحبة بمحبة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أي ما هو الحد الذي نحذر الناس من بلوغه في محبة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون غلوّاً شركياً ؟

سيقول قائل : هو أن تحبه حبك لله تعالى .

فأقول : وما هو حب الله تعالى الذي لا يجوز أن يصلحبنا لأحد سواه إليه ؟

الجواب الوحيد هو أن تقول : هو حبك للمتصف بخصائص الربوبية ، هنا تكون قد ألهت هذا المحبوب بهذا الحب ، وعبدته بقلبك بعبادة الحب)

يظهر لكل عاقل أن ليس في هذا الجواب إجابة عن السؤال ، فإن السؤال عن ماهية الحب والإجابة عن وصف المحبوب ، وهذا نظير سؤال رجل هو أثرى أهل بلده : أي شيء مالك ؟ فيجيب : مال أثرى أهل البلد ، فيصرف الجواب عن المال إلى جواب أجنبي عن صفة صاحبه .

(١) الأصل أن الله قد جعل في فطرة الإنسان ما يميز به العبادة عن غيرها ، فالعامي الجاهل يدرك الفرق بين ذبح التقرب وذبح الضيافة ، ولذا لا يجد الناظر في الوحي قصد هذه الفروق بالذكر ابتداءً إذ كل الفطر تدرّكها ، وإنما تستنبط من النصوص وتستخرج .

والأصل أن يكون الجواب عن نوع الحب و قدره في القلب ، فيقال : حب التعظيم الذي يملك القلب ويغلب عليه ، فكل من أحب أحداً أعظم من حبه لله أو مساوياً له فقد أشرك ، فالعبرة في الحب شرعاً بالقدر والمترلة ، وهذا وصف هذه العبادة المميز لها ، ولذا يقول الغاؤون في جهنم لاأهتهم ﴿إِذْ سَوَّيْتُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، ومقطوع بأن التسوية لم تكن في الربوبية بل كانت في العبادة ، ففي الحب كحب الله وفي الخشية كخشيتته.

والكلام في الشرع عن الحب يوجه إلى القدر لا إلى وصف المحبوب - إذ محل الوصف باب الاعتقاد لا باب الخبة- ، ففي حديث أنس رضي الله عنه «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»^(١) ، فالعبرة بالكثرة والغلبة على القلب ، وكذلك في حب النبي صلى الله عليه وسلم «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»^(٢).

فإن تقرر هذا فليعلم أن حكم رجل أحب الله صلى الله عليه وسلم حباً موصوف بالربوبية ، لم يشرك أحداً معه في هذا الوصف ، إلا أن قدر هذا الحب في قلبه قليل خسيس ، وأن القدر الأعظم الغالب صرف لغير الله ، أنه مشرك كافر بالله سبحانه وتعالى.

ولطيف كلام ابن عاشور رحمه الله في قول الله تبارك تعالی : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ : «فمحبته هؤلاء أندادهم مساوية خبة محبي الله إياه أي مساوية في التفكير في نفوس المحبين من الفريقين فيصح أن تُقدَّرَ يحبونهم كما يجب أن يُحبَّ الله أو يحبونهم كحب الموحدين لله إياه أو يحبونهم كحبهم الله ، وقد سلك كل صورة من هذه التقادير طائفة من المفسرين ، والتحقيق أن المقدَّر هو القدر المشترك»^(٣) ، وبسط الكلام عن الآية وموضوعها مما يطول ويضيق عنه مقام الاختصار.

وأما أمر الخوف ومثال السبع فإن الخوف من السبع لم يقع عبادةً أصلاً ، فلذا لم يكن الخائف منه مشركاً ، فإن خوف العبادة هو خوف الغيب والمراقبة الباطنية الزاجر عن معصية المخوف ، والخائف من السبع لو رآه ميتاً أو مبتوراً الأطراف ذليلاً مستكيناً لم يخف منه ، لأن منشأ خوفه

(٢) أخرجه البخاري "١٥" ومسلم "٤٤".

(١) أخرجه البخاري "١٦" ومسلم "٤٣".

(٣) التحرير والتنوير (٩١/٢).

مادة ظاهرة ؛ والمتعبد بالخوف منشأ خوفه خضوع القلب واستكانته ، فلذا لا ينقطع عند غياب المخوف عن النظر أو السمع.

ثم ضرب الشيخ مثلاً آخر بعبادة السجود ، يمثل بسجود يعقوب ليوسف عليه السلام :

(وتنبهوا أن الفعل هنا فعلٌ واحد : سجود وسجود ، فكيف كان يفرق يعقوب (عليه السلام) بين السجودين : سجوده لله تعالى ، وسجوده ليوسف (عليه السلام) ؟ ... وكذلك الملائكة ... فكيف صح أن يكون سجود الملائكة لله تعالى عبادةً لله تعالى يُمدحون عليه ، وأما سجودهم لآدم فليس عبادة له ؟

الجواب الذي لا محيد عنه : أن سجود يعقوب (عليه السلام) ليوسف (عليه السلام) ، وأن سجود الملائكة (عليهم السلام) لآدم (عليه السلام) = كان سجودَ مخلوقٍ لمخلوق ، وليس سجودَ مخلوقٍ خالق ، ولا سجود مخلوقٍ لمالكٍ مدبرٍ متصفٍ بصفات الكمال المطلق ، ولذلك لم يكن هذا السجود ليوسف ولآدم (عليهما السلام) من الشرك في شيء ، ولا كان فيه شبهة شرك !)

قد مر خبر الهدهد ، وفيه جعل سجود القوم -الذين لم يُعرَف اعتقادهم- لغير الله عبادة بذاته ، وذلك محكم بين يرد إليه ما استُشكِل.

لا ريب أن يعقوب عليه السلام ومن قبله الملائكة يفرقون بين سجودهم لله وسجودهم لغيره ، ولكن محل هذا التفريق اختلاف السجودين في معنييهما عبادة وتحية ، لا في وصف من سجدوا له ، فإن السجود لله قد وقع عبادة ، ووقع لآدم ويوسف عليهما السلام تحية.

وقد صح عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه قال : « كانت تحية من كان قبلكم ، فأعطاكم الله السلام مكانها »^(١).

وكذلك عن قتادة قوله : « وكانت تحية من قبلكم ، كان بها يجيى بعضهم بعضاً ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة ، كرامة من الله تبارك وتعالى عجلها لهم ونعمة منه »^(٢).

وكذلك عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قوله : « ذلك السجود تشرفة ، كما سجدت الملائكة لآدم تشرفة ، ليس بسجود عبادة »^(٣).

(٣) تفسير الطبري (٣٥٦/١٣).

(٢) تفسير الطبري (٣٥٥/١٣).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٠٢/٧).

فهذه طريقة السلف تغمدهم الله برحمته ، وهي التنبيه إلى أن الفرق بين السجودين اختلاف المعنى ، مع إعراضهم عن السبيل المبتدعة في التفريق باعتقاد الربوبية .

وبهذا يتقرر أن جعل سجود التحية وسجود العبادة بعد ذلك فعلاً واحداً لا فرق بينهما إلا اعتقاد الربوبية ، كجعل ضرب الممازحة وضرب الجدلّ فعلاً واحداً لا فرق بينهما إلا إضمار العداوة ، وعليه يكون ضرب التأديب مزاحاً أو عداوة .

ويتجه الكلام هنا عن حكم التحية بالسجود لتعلقه بهذه المسألة ، فيقال :

إن سجود التحية قد أبيض في الشرائع الماضية ، لوقوعه عندهم على معنى العبادة والقربة وعلى معنى التحية والتوقير ، والفرق بينهما ظاهر يدرکه كل أحد ، فليس في التحية مثلاً إطالة ولا خشوع ؛ وأما في الشريعة الخاتمة فلم يرد السجود إلا على معنى العبادة ، فكل فيها ساجد متعبد ، إذ لا معنى للسجود عنده إلا التقرب ، فمتى سجد لغير الله فقد أشرك .

فلا يرد الاستشكال بأن الشرك لا يمكن أن يحل لمن قبلنا ، إذ صورة الأمر أن الشرك يكون في السجود لغير الله إذا كان عبادة لا تحية ، وقد عطل معنى التحية في شريعة النبي ﷺ ، كما قال عدي بن حاتم رضي الله عنه «فأعطاكم الله السلام مكانها» .

ولما عطل معنى التحية صار السجود لغير الله شركاً مطلقاً ، لأنه لا يعرف إلا على وجه العبادة ، فكل سجود يؤول إلى العبادة ، فهذا أصل ، ويخرج عن الأصل من سجد لقيام معنى التحية في نفسه ، وكانت مع سجوده قرائن دلت على صدقه في قصد هذا المعنى ، فحكم هذا كمعاذ رضي الله عنه يعذر ويخبر بتعطيل هذا المعنى في شرعنا ، وأن السجود لا يأتي فيه إلا عبادة .

ولا يخفى أن العذر بهذا ليس لكل أحد ، فإن العكوف السجّاد عند القبر يستحيل قيام هذا المعنى في نفسه ، ولو ادعاه فهو مبطل كذاب ، لا يقبل منه إلا التوبة والرجوع .

وكذلك من سجد للأصنام والتمائيل والأنصاب ونحوها من شعائر المشركين فيكفر مطلقاً ، إذ لا معنى للسجود لها إلا التقرب حتى في الشرائع الماضية .

ثم ضرب الشيخ مثلاً آخر بالقيام : (وكذلك أنت تجد من نفسك الفرق واضحاً بين قيامك لوالدك أو شيخك أو المعظمين لديك تعظيماً لهم وقيامك لله تعالى في الصلاة ، تتعبد الله تعالى بهذا القيام ، وقد سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ ؟ فقال صلى الله عليه وسلم «طَوَّلُ الْقُنُوتِ» ، أي طول القيام. فتعظيمك للداخل عليك بالقيام له تعظيماً واحتراماً لا يشتهبه عندك بقيامك لله تعالى تعظيماً وإجلالاً ، فتعظيمك للمخلوق بالقيام لا يعدو كونه تعظيماً لمخلوق مثلك ، لا تقوم له على أنه خالق أو مالك أو مدبر أو متصف بصفات الكمال. بخلاف قيامك لله تعالى ، فأنت تقوم لله تعالى قيامك للرب الخالق المالك المدبر المتصف بصفات الكمال)

سبب عدم اشتباه القيامين اختلافهما معنى كما في السجود ، فالقيام هنا كسجود الملائكة لم يقع على معنى العبادة أصلاً ، وقيام العبادة الذي لا ينبغي إلا لله هو قيام القنوت ، الذي قال الله تعالى فيه ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَنَّتِينَ﴾ أي مطيعين ، كما قال ابن عباس رضي الله عنه وغير واحد من السلف^(١) ، وأوضحه ابن جرير رضي الله عنه في تفسيره للآية : «وقوموا لله فيها مطيعين بترك بعضكم فيها كلام بعض ، وغير ذلك من معاني الكلام ، سوى قراءة القرآن فيها أو ذكر الله بالذي هو أهله أو دعائه فيها ، غير عاصين لله فيها بتضييع حدودها ، والتفريط في الواجب لله عليكم فيها ، وفي غيرها من فرائض الله».

فالقيام الذي يكون الإنسان فيه مشركاً ، قيام الخشوع والذل بما فيه من ترك الكلام ، والانشغال بتمجيد المقام له وتعظيمه ، وهذا مشهود في عباد الأضرحة ، فإنهم إذا قاموا عندها أخذ منهم الخشوع والإحبات والسكينة كل مأخذ ؛ ولذا قال بعض مشايخهم في صفة القيام عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «فيقف بخضوع ووقار وذلة وانكسار غاض الطرف مكفوف الجوارح واضعاً يمينه على شماله كما في الصلاة»^(٢).

ثم ضرب الشيخ مثلاً آخر بالذبح : (فأنت تذبح للضيف تعظيماً لمن كنت تعظمه من الضيفان ، ولذلك ربما لا تذبح لمن لا تعظمه منهم ، وربما اكتفيت بإطعامه مما تيسر (حسب بعض الأعراف العربية). وفي المقابل : أنت تذبح لله تعظيماً في الأنسك والضحايا والندور ، على أنك تذبح للرب الخالق المالك المدبر المتصف بالكمال المطلق)

(٢) شفاء الفؤاد ص (١٣٣).

(١) تفسير الطبري (٤/٣٧٥).

تعليق الضيافة بالتعظيم فيه نظر ، فإن الذبح فيها لغرض الإكرام ، ولم يزل أهل السخاء يذبحون للغريب الذي لا يُعرَف أصله وقدره ، وكذلك لمن خَسَّ قدره عندهم كالجنون والصبي ، ولو سُلِّم بوقوع التعظيم أحياناً فإن الفرق بينه وبين تعظيم العبادة ظاهر ، فإن لتعظيم العبادة في الذبح جهتين :

– التعبد : وهو قصد التقرب بإراقة الدم ؛ وهذا جليٌّ في كل متعبد ، ﴿وَلَكِنَّ بِنَاؤِهِ الْتَفَوَّى مِنْكُمْ﴾ ، فالمسلم في نسكه غايته أن يقبله الله ، ولذا يجعل أمر الذبيحة له سبحانه ، فإن أمره بإطعامها المساكين أطعمهم ، وإن أمره أن يخرجها لتأكلها نار من السماء أخرجها ، فلا يعنيه في أي وجه تُصرف الذبيحة ما دام فيه حصول القرية.

– الاستعانة : وهي الإهلال بالاسم والتبرك به بقول باسم الله أو باسم فلان ، أي أستعين به وأتبرك باسمه.

فهاتان جهتا التعظيم في الذبح ، التقرب بإراقة الدم والتصرف فيه بما يرضي المعبود ، والاستعانة باسمه والتبرك به ، وأيهما وقع من المكلف لغير الله فقد أشرك.

وأصل هاتين الجهتين في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، وهما في حديث عائشة رضي الله عنها ، إذ قال رسول الله ﷺ حين أضجع الكبش : «بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد»^(١) ، فالتسمية بالاستعانة وطلب التقبل بيانٌ للتقرب ؛ وكذلك في حديث أنس رضي الله عنه «وسمى وكبر»^(٢) ، مع ما في التكبير من معنى إجلال الله أن يكون له شريك في الذبيحة.

فأنشد بالله أين ذبح الضيافة من هذه المعاني ؟ فالتسمية بالله وله ، وليس للضيف تصرف في الذبيحة ، بل غاية ما له إتيانها على الخوان وإصابة حاجته منها ثم المضي.

وقد قال قتادة رضي الله عنه : «...وإننا والله ما نعلمه كان شركاً قط إلا بإحدى ثلاث : أن يدعو مع الله لها آخر ، أو يسجد لغير الله ، أو يسمي الذبائح لغير الله»^(٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٦٥) ومسلم (١٩٦٦).

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٧).

(٣) تفسير الطبري (٥٢٥/٩).

فهذا حكم قتادة رضي الله عنه في الذبح لغير الله ، أنه شرك مطلقاً دون اشتراط الربوبية ؛ ولعل فيما مر من إبطال هذه الطريقة المبتدعة في تمييز معاني الفعل كفاية إن شاء الله .

- فصل في وهاء استدلال الشيخ وبعدها عن شأن العبادة :

قد مر الكلام عن خلو كلام الشيخ عن الدليل في شأن العبادة ، فإنه انتقل بعد فراغه من ذكر الأمثلة إلى ذكر صور الشرك ثم إلى شرك العرب بخاصة .

وكل هذا لا تعلق له بتحرير معنى العبادة المراد ، فإن الشيخ يستدل على حدّه للعبادة بمفهوم المخالفة لشرك العرب الذي يقول عنه : (لقد كان العربي يتوجه للآلهة المزعومة على معنى أن لها تصرفاً في الكون وتأثيراً على أمر الله ، على صور الولي من الدّلّ ، التي ذكرها ربنا في كتابه الكريم ، مبيّناً أن إيمان المؤمنين يتره الله عنها ، وتنطلق قلوبهم وألسنتهم بحمد ربهم الجليل وتعظيمه {الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَّلِيٌّ مِّنَ الدُّلِّ} .)

وهذا أوهى استدلال يكون :

- لما مر من تصريح الشارع بمعنى العبادة القاطع لطريق الاستنباط المخالف .

- ولأن سلوك هذه الطريقة لا يمنع اشتراط كل كفر وقع فيه المشركون ، من ادعاء النبوة لله تعالى وتقدس ، والتكذيب بالأنبياء والبعث ، وتحليل الحرمات وتحريم الحلال .

- ولأن من المشركين - لو صح استنباط حدّ العبادة من أفعال المعينين - من كان شركهم من غير

اعتقاد الربوبية ، كما في خبر إبراهيم عليه السلام مع قومه أنه سأهم عن أصنامهم ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ .

فهؤلاء يصرحون بنفي الربوبية ، وأن ليس للأمر تعلق بالنفع ولا بالضر ، بل هي أمة الآباء ، ولذا لم يكتبوه الإبانة عن ذلك ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ .

بل من مشركي العرب أنفسهم من لا يعتقد في آلهته نفعاً ولا ضرراً ، بل هو لا يعلم ذلك منها ؛

كما صح عن مجاهد رضي الله عنه - في تفسير قول الله سبحانه : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ

لَتَسْلُنَ عَمَّا كُتِبَ تَفْتَرُونَ ﴿٤٣﴾ - قوله : « يعلمون أن الله خلقهم ويضرهم وينفعهم ، ثم يجعلون لما لا يعلمون أنه يضرهم ولا ينفعهم نصيباً مما رزقناهم»^(١).

ومنهم كذلك جماعة لم يحملهم على الشرك إلا الهوى ، ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا ﴾^(٤٣) أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ .

قال ابن جرير رحمه الله : « يعني تعالى ذكره : (أَرَأَيْتَ) يا محمد (مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ) شهوته التي يهواها وذلك أن الرجل من المشركين كان يعبد الحجر ، فإذا رأى أحسن منه رمى به ، وأخذ الآخر يعبده ، فكان معبوده وإلهه ما يتخير له نفسه ، فلذلك قال جل ثناؤه (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا) يقول تعالى ذكره : أفأنت تكون يا محمد على هذا حفيظاً في أفعاله مع عظيم جهله ؟ (أَمْ تَحْسَبُ) يا محمد أن أكثر هؤلاء المشركين (يَسْمَعُونَ) ما يتلى عليهم ، فيعون (أَوْ يَعْقِلُونَ) ما يعاينون من حجج الله فيفهمون (إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ) يقول : ما هم إلا كالبهائم التي لا تعقل ما يقال لها ولا تفقه ، بل هم من البهائم أضل سبيلاً لأن البهائم تفتدي لمراعيها ، وتنقاد لأربابها ، وهؤلاء الكفرة لا يطيعون ربهم ، ولا يشكرون نعمة من أنعم عليهم ، بل يكفرونها ويعصون من خلقهم وبرأهم»^(٢).

ومصدق كلام أبي جعفر رحمه الله إخبار أبي رجاء العطاردي رحمه الله عن الحال في الجاهلية قال : « كنا نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجراً هو أخير منه ألقيناه وأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجراً جمعنا جثوة^(٣) من تراب ، ثم جئنا بالشاة فحلبناه عليه ثم طفنا به»^(٤).

وفي هذا الخبر إطلاقه العبادة على الطوافِ عملِ الجارحة الظاهر ؛ وفي نسبته العبادة إلى الحجر أظهر دليل أنه غير مقصود باعتقاد ، إذ متى وجد حجراً هو أخير منه استبدله به.

ومنهم جماعة العصبية فيهم بمنزلة الشهادة عند المسلم ، كما في خبر وفاة أبي طالب ، إذ قال له رسول الله ﷺ : « يا عم ، قل لا إله إلا الله ، كلمة أشهد لك بها عند الله ، فقال أبو جهل وعبد

(١) تفسير الطبري (٢٥٣/١٤).

(٢) تفسير الطبري (٤٥٩/١٧).

(٣) الجنوة : التراب المجتمع.

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٧٦).

الله بن أبي أمية : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ، ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب»^(١).

وهؤلاء لا حجة لهم في الغالب غير عصبيتهم ، فإن قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ﷻ ﴿قَالُوا بَلْ نَنبَغُ مَا آلَفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ ، وإن دُعوا إلى اتباع الوحي ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ ، فهي خصلة جامعة لهم ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرِيْبَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَىٰ ءَٰثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾.

وهذا الرد يتناول كل استدلالات الشيخ التي استدلل بها مع آية الإسراء.

- فصل في مسائل منفردة :

- الأولى : ليس معنى إثبات الشفاعة دون إذن الله إثباتها على سبيل المغالبة ، بل إثباتها دون دليل منه ﷻ من إثباتها دون إذنه ، وهذا معنى كلام أبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ، فقد قال بعد ما نقله عنه الشيخ في الشفاعة بصفتين فقط :

«فتعالى عن أن يكون معه إله غيره أو أحد يشفع عنده إلا بإذنه أو يتقرب إليه أحد إلا بإذنه ، فهذا هو الذي كانوا يقولون ، ولم يكونوا يقولون إن آلهتهم تقدر أن تمنعه أو تغالبه».

والشيخ (أخذ) عن عبد الله دشتي -مع ما أخذه عنه- أن شرك الربوبية لا يكون إلا بالمغالبة والاستقلال فإنه قال عن شفاعة المشركين : (ولم يشركوا لأنهم كذبوا في ادعائهم شفعاء ؛ لأن هذا الكذب وحده إثم ؛ وإلا للزم التكفير بمطلق البدعة والقول الباطل في الدين)^(٢).

ثم قال عن الشفاعة الشركية : (هو اعتقاد أن الشفيع يشفع بغير إذن الله تعالى . بهذا يُحكم على طالب الشفاعة بالشرك والكفر ، وأنه ليس من أهل التوحيد.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤).

(٢) من منشور على صفحته كتب في (١٧/٣/١٤٣٤ هـ) الموافق (٢٩/١/٢٠١٣ م) ؛ والشيخ قد أكثر الأخذ عن هذا الشيعي جداً ، بل لو قيل إن ما كتبه اختصار لكلامه مع تعمية في النظم ما كان هذا بعيداً ، وقد سبقني إشارة إلى هذا أبو محمد مجدي بن حمدي في رده على الشيخ.

وهكذا بينا أن شفاعة المشركين التي كفروا بها وأشركوا في قوله تعالى { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ } هي طلب شفاعة بغير إذن الله ، ممن يملك الشفاعة استقلالاً ، فهو يملك تغيير إرادة الرب الخالق المالك سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً . هذا هو تصورهم عن آلهتهم ، وهذا هو شرك الربوبية بعينه .

فمجرد ادعاء الشفيع – ويلزمه ادعاء الابن فكلاهما في الربوبية – ليس بشرك حتى يعتقد المدعي قدرة تغيير إرادة الرب ﷻ ، وإن ادعى الشفاعة لأحد ذلك فهو كاذب آثم ليس بكافر ، لأن التكفير لا يكون بمطلق البدعة والقول الباطل .

وهذا ظاهر البطلان ، فإن الكفر واقع ببعض البدع والأقوال الباطلة ، بل ما كان شرك المشركين إلا بالكذب على الله والافتراء عليه دون برهان وسultan ، قال سبحانه : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ هُوَ الْعَزِيزُ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا أَنْتَقُولُ عَلٰى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ، وقال الفتية المؤمنون : ﴿ هٰؤُلَاءِ قَوْمًا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطٰنٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ .

ولو أتم الشيخ الآية التي كتبها في شفاعة المشركين لأغنته عن أباطيل هذا الجهمي الشيعي ، فإن الله ﷻ ختم الآية فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ، فكل من ادعى لأحد شفاعة تطلب منه – دون دليل وبرهان من الله – فهو كاذب كفار يتصرف في ملك الله بتنصيب الشفعاء دون إذنه سبحانه ، وهذا التصرف هو النقص الذي نفاه الله عن نفسه فقال : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ فأكد به ما قبله ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ .

وأما التفريق بين الكاذب في ادعاء الشفاعة ومدعيها دون إذن الله ، فهذا تفريق لم يأت به نقل ولا يقبله عقل ، فإن كل كاذب في ادعاء الشفاعة لأحد يوقن في نفسه أنه مدعٍ لم يأذن الله له بشيء مما يزعم .

قال ابن كثير ﷺ عن شفاعة المشركين : « وهذه الشبهة هي التي اعتمدها المشركون في قديم الدهر وحديثه ، وجاءتهم الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بردها والنهي عنها ، والدعوة إلى إفراد العبادة لله وحده لا شريك له ، وأن هذا شيء اخترعه المشركون من عند أنفسهم ، لم

يأذن الله فيه ولا رضي به ، بل أبغضه ونهى عنه»^(١) ، فالاختراع والكذب هو عينه ما لم يأذن الله فيه.

- الثانية : استدل الشيخ بكلام موهب لابن كثير رحمته الله في شرك العرب ، وليس الأمر كما قال -رده الله إلى الحق- ، فإن مذهب ابن كثير رحمته الله في المشركين ظاهر في تفسيره قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ : «يقدر تعالى وحدانيته ، واستقلاله بالخلق والتصرف والملك ، ليرشد إلى أنه الذي لا إله إلا هو ، ولا تنبغي العبادة إلا له وحده لا شريك له ؛ ولهذا قال لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم أن يقول للمشركين العابدين معه غيره ، المعترفين له بالربوبية ، وأنه لا شريك له فيها ، ومع هذا فقد أشركوا معه في الإلهية ، فعبدوا غيره معه ، مع اعترافهم أن الذين عبدوهم لا يخلقون شيئا ، ولا يملكون شيئا ، ولا يستبدون بشيء ، بل اعتقدوا أنهم يقربونهم إليه زلفى»^(٢) ، وفي تفسير قوله عز وجل : ﴿ تَمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرُونَ ﴾ «أي : لعلمكم أنه لا يقدر على إزالته إلا هو»^(٣).

- الثالثة : نقل الشيخ عن شرح الأصفهانية قول أبي العباس رحمته الله : «فهؤلاء مشركون في بعض الربوبية ، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آهته شيئا من هذا ، وأنها تنفعه وتضره ، بدون أن يخلق الله ذلك . فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجودا في الناس ، بين القرآن بطلانه ، كما في قوله تعالى ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾»^(٤).

وقال قبل إيراده : «ولذلك سأذكر كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ينقض كلامهم ، ما داموا لا يقبلون الاستدلال بكلام الله تعالى ؛ إلا بحتم شيخ الإسلام ابن تيمية» وقال بعده : «ومن مشكلة هؤلاء أيضا : أنهم يظنون نفي العرب وجود خالق غير الله كافيا لإثبات توحيد الربوبية لهم ! فكأنهم حصروا شرك الربوبية في الخلق وحده ، دون بقية خصائص الربوبية !»

(٣) تفسير ابن كثير (٤/٥٧٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٥/٤٨٨).

(١) تفسير ابن كثير (٧/٨٥).

(٤) من منشور على صفحته كتب في (٦/٤٤٣٤ هـ الموافق (١٦/٢/٢٠١٣ م).

والمشكلة على الحقيقة أن الشيخ أتى من سوء فهمه ، فلو تأمل إيراده هذا لاستبان له أن الحجة فيه عليه ، إذ هو يثبت وقوع شرك الألوهية دون الربوبية عند بقية المشركين.

والشيخ يظن أن إثبات وقوع الشرك في الربوبية يعلق التكفير بشرك الألوهية بالربوبية ، وفيما سيق في هذا المقال من البراهين كفاية في نقض هذا الظن الفاسد بحول الله وهداه.

يا عبد الله لا تك في شك من أمر المشركين فتهلك ، ولا تغتر بكذب يدعونه ، فما هم بأهل الشهاداتين الذين تظن ، وقرأ إن شئت ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمَوْفُونَ بِهِمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾.

وأشكر في الختام المشايخ الفضلاء من قسم العقيدة بجامعة أم القرى ، الذين عرضت عليهم هذه المقالة فنظروا فيها وأفادوا في تصويب خللها.

اللهم آت نفوسنا تقواها ، وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها ، اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها.

اللهم اجنبا وبنينا أن نعبد الأصنام ، اللهم إنا نعوذ بك من فتنة الحيا والممات ، اللهم يا مثبت القلوب ثبت قلوبنا على دينك ، اللهم أنجز لنا نصرك ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد العزيز الشريف

AL-HASHEMI_444@HOTMAIL.COM